



محافظة الإسكندرية  
مكتب المحافظ

محافظة الإسكندرية  
قرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣

محافظ الإسكندرية:

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي.
- وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.
- وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الادارة المحلية وتعديلاته.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظة.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٠٠٠.
- وعلى نصوص عقود تملك الوحدات الاقتصادية والمتوسطة المحررة بين المحافظة والمتلقين.
- وعلى قرارات السيد الوزير المحافظ أرقام (٧٦ لسنة ١٣١، ٢٠٢٠ لسنة ٦٧، ٢٠٢١).
- وعلى مذكرة حي ثان المنتزة المعروضة على السيد اللواء/ السكرتير العام في ٢٠٢٢/٩/١٣.
- وعلى كتاب مكتب المراقب المالي - اللجنة الدائمة لتحديد أسعار المساكن رقم ٤٥٦ في ٢٠٢٣/٢/٨.
- وعلى مذكرة السيد المستشار القانوني المعتمدة في ٢٠٢٣/٢/٧.
- وعلى السلطات المخولة لنا وللصلاح العام.

قرار  
"المادة الأولى"

- يعدل البند أولًا من المادة الثانية من قرار السيد الوزير المحافظ رقم ٧٦ لسنة ٢٠٢٠ كالتالي:-
- تعويض قدرة ٢٥٠٠ جنية عن الحجرة وذلك في فترة خمس سنوات ومضااعفاتها وبعد أننى ٦٠٠٠ جنية عن كامل الوحدة مع اعتبار الصالة حجرة واحدة وذلك للوحدات السكنية على أن تكون على النحو التالي :-

ثلاث حجرات وصالة بالمنافع	حجرتين وصالة بالمنافع	حجرة وصالة بالمنافع	فترة التعدي
١٠٠٠ جنية	٧٥٠٠ جنية	٦٠٠ جنية	حتى فترة ٥ سنوات تعدي
٢٠٠٠ جنية	١٥٠٠ جنية	١٢٠٠ جنية	حتى فترة ١٠ سنوات تعدي
٣٠٠٠ جنية	٢٥٠٠ جنية	١٨٠٠ جنية	أكثر من ١٠ سنوات تعدي

"المادة الثانية"

- يمتد العمل بالقرار رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٢ حتى تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١.

"المادة الثالثة"

- يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه.

محافظ الإسكندرية

اللواء /

محمد الشريف

**محافظة الإسكندرية  
مكتب المستشار القانوني**

**محافظة الإسكندرية**

**قرار رقم (٢٠٢٣) لسنة (٤٩)**

**محافظ الإسكندرية:-**

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي.
- وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.
- وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الادارة المحلية وتعديلاته.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تملك المساكن الإقتصادية والمتوسطة التي أقمتها أو تقيمها المحافظة.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٠٠٠.
- وعلى نصوص عقود تملك الوحدات الاقتصادية والمتوسطة المحررة بين المحافظة والمتفعين.
- وعلى قرارات السيد الوزير المحافظ أرقام (٧٦ لسنة ٢٠٢٠، ١٣١ لسنة ٢٠٢١، ٦٧ لسنة ٢٠٢٢).
- وعلى مذكرة حى ثان المنتزة المعروضة على السيد اللواء / السكرتير العام في ٢٠٢٢/٩/١٣.
- وعلى كتاب مكتب المراقب المالي - اللجنة الدائمة لتحديد أسعار المساكن رقم ٤٥٦ في ٢٠٢٣/٢/٨.
- وعلي مذكرة السيد المستشار القانوني المعتمدة في ٢٠٢٣/٢/٢.
- وعلى السلطات المخولة لنا ولصالح العام.

**قرار  
المادة الأولى**

- يعدل البند أولًا من المادة الثانية من قرار السيد الوزير المحافظ رقم ٧٦ لسنة ٢٠٢٠ كالتالي:-  
تعويض قدرة ٢٥٠٠ جنية عن الحجرة وذلك في فترة خمس سنوات ومضاعفاتها وبحد أدنى ٦٠٠٠ جنية عن كامل الوحدة مع اعتبار الصالة حجرة واحدة وذلك للوحدات السكنية على أن تكون على النحو التالي :-

ثلاث حجرات وصالة بالمنافع	حجرتين وصالة بالمنافع	حجرة وصالة بالمنافع	فترة التعدي
١٠٠٠ جنية	٧٥٠٠ جنية	٦٠٠ جنية	حتى فترة ٥ سنوات تعدي
٢٠٠٠ جنية	١٥٠٠ جنية	١٢٠٠ جنية	حتى فترة ١٠ سنوات تعدي
٣٠٠٠ جنية	٢٥٠٠ جنية	١٨٠٠ جنية	أكثر من ١٠ سنوات تعدي

**"المادة الثانية"**

- يمتد العمل بالقرار رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٢ حتى تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

**"المادة الثالثة"**

- يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه.

المستشار القانوني

الدكتور / وليد احمد الجاهل  
وليد احمد الجاهل

محافظ الإسكندرية  
محمد الشريفي

اللواء /